

Distr.: General
12 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 9 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أكون مضطرا إلى توجيه انتباهكم مرة أخرى إلى الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لناجمة عن السياسات والممارسات غير القانونية المتصاعدة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. فما زالت شدة الهجمات العنيفة والعنصرية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية وعصابات المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين، إلى جانب الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، تتسبب في معاناة إنسانية واسعة النطاق وتفاقم من حالة الاضطراب.

ومنذ بداية العام، حذرنا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا من احتدام ما تقوم به إسرائيل من هجمات وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، وناشدناه أن يتحرك وفقا للالتزامات القانونية التي يربتها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، واليوم وقد مر من العام نصفه، استفحلت الجرائم والانتهاكات من حيث نطاقها وحجمها، بينما يظل إفلات إسرائيل من العقاب سافرا لا يتراجع، وتظل القاعدة، بكل أسف، هي التقاعس وعدم المساءلة.

ولقد كان مستوى التحذيرات في هذا العام وحده، سواء نقلتها دولة فلسطين أو غيرها من الكيانات المسؤولة، دليلا على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات جادة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة، بما في ذلك استعمارها الاستيطاني المسعور لأرضنا. فمن خلال هذا الاستعمار، ترسخ إسرائيل احتلالها غير القانوني وتكرس إخضاعها للإنساني لشعبنا، وهو ما يندرج ضمن نظام الفصل العنصري ويكشف حقيقة أنها لا تنوي إطلاقا إنهاء هذا الوضع غير القانوني، بل تستعد بوضوح لضم كامل للأرض الفلسطينية ومواصلة الهيمنة على الشعب الفلسطيني.



وفي هذا الصدد، أكد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، في بيان صدر اليوم، 9 تموز/يوليه، أن المستوطنات الإسرائيلية هي "محرك الاحتلال الإسرائيلي الذي دام 54 عاما، وهو الأطول في العالم الحديث". وأبرز المقرر الخاص ما لعدم المساءلة من مساوئ مؤذية، وأضاف قائلا: "من المفارقات المأساوية أن المستوطنات الإسرائيلية يحظرها القانون الدولي بشكل صريح، بينما يظل المجتمع الدولي مترددا بشكل ملحوظ في إنفاذ ما وضعه هو من قوانين". ولم يتوقف المقرر الخاص بالثناء لهذا الوضع الظالم، بل يواصل، شأنه في ذلك شأن كثيرين آخرين، ليدعو عن حق إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعمال القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، من أجل التصدي فورا للحالة الحرجة على أرض الواقع، وكذلك لرسم طريق المستقبل نحو أفق سياسي يمكن من خلاله السعي إلى إيجاد حل عادل وسلمي.

وتتجلى مخاطر هذا الوضع في أمثلة كثيرة، منها بلدة بيتا، على مقربة من نابلس، في الضفة الغربية المحتلة، حيث تعيش البلدة يوميا على كفاح الفلسطينيين وصمودهم ضد مخطط استعماري إجرامي لا يعبر بالا لوجودهم ولا لحقوقهم. فقد أقام جماعات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفة بؤرة استيطانية غير قانونية في بيتا على قمة جبل صبيح في البلدة في أيار/مايو. وتحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، كثفت جماعات المستوطنين المتطرفة، مثل جماعات "لاهافا" (Lehava) و "لا فاميليا" (La Familia)، و "تدفيج الثمن" (Price Tag)، و "شباب التلة" (Hilltop Youth)، من هجماتها على أراضي بلدة بيتا وسكانها في حملة منسقة لتوسيع المستوطنات غير القانونية عن طريق مواصلة مصادرة الأراضي الفلسطينية وتسهيل إنشاء طرق وطرق التفاضية وأنفاق خاصة بالمستوطنين وحدهم، وغير ذلك من البنى التحتية الأساسية، الأمر الذي أدى إلى عزل مناطق فلسطينية ومنح المزيد من الامتيازات للمستوطنين الإسرائيليين الذين نقلوا بصورة غير قانونية إلى أرضنا.

وقد جاء معظم المستوطنين المتطرفين إلى بيتا من المستوطنات والبؤر الاستيطانية المجاورة، ولا سيما مما يسمى مستوطنة "يتسهار"، التي يُعرف ساكنوها من المستوطنين بالتحريض والعنف. وتتمادى قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضا في استخدام القوة المفضي إلى القتل ضد المدنيين الذين يحتجون على مصادرة الأراضي في بيتا، وكان آخر ضحاياها اثنان من الفتية هما محمد حمايل البالغ من العمر 16 عاما وأحمد بني شمسة البالغ من العمر 17 عاما. ومنذ بدء الاحتجاجات المناهضة للاستيطان في بيتا في أيار/مايو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ستة فلسطينيين وجرحت أكثر من 700 فلسطيني بينما تستعد إسرائيل بشكل سافر لمواصلة استعمار الأرض الفلسطينية والقضاء على وحدتها الجغرافية وتقليص الوجود الفلسطيني، على غرار ما يجري في حيي الشيخ جراح وسلوان بالقدس الشرقية المحتلة وفي أماكن أخرى في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع ذلك، فإن سكان قرية بيتا والمنطقة المحيطة بها، مثل بقية الشعب الفلسطيني، لن يستسلموا للإرهاب والقمع الذي يمارسه جيش الاحتلال الإسرائيلي وجماعات المستوطنين التي ترعاها الدولة، وسيظلون صامدين يحمون أرضهم ويطالبون بحقوقهم. وقد قام المستوطنون "مؤقتا" بإخلاء البؤرة الاستيطانية غير القانونية أمام إصرار سكان بيتا واستخدامهم وسائل غير عنيفة للدفاع عن أراضيهم ومنازلهم أمام المستوطنات التي لا يتوقف توسعها وتعديها عليهم. وبينما "تتناوض" جماعات المستوطنين مع الحكومة الإسرائيلية بشأن عودتها غير المشروعة إلى بيتا، فإن سكان بيتا الشجعان من حقهم أن يقاوموا، وسيظلون يقاومون الاستعمار الاستيطاني لأراضيهم، حتى وإن حاول الجيش الإسرائيلي الاستيلاء على الأرض بصورة غير قانونية بحجة إنشاء ما يسمى "منطقة عسكرية لإطلاق النار". ولذلك نكرر نداءنا الذي ظللنا نردد منذ

أمد بعيد داعين المجتمع الدولي إلى العمل لوضع حد لحملة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية، تلك الحملة التي يجب أن تخضع بشأنها إسرائيل لمحاسبة كاملة.

وفي هذا الصدد، نوجه الانتباه إلى الرسالة المؤرخة 7 تموز/يوليه التي وقعها 130 من البرلمانيين الأوروبيين، وحذروا فيها من الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وحثوا فيها على دعم قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمؤسسات التجارية الضالعة في "أنشطة تسهل طائفة من الانتهاكات، بما في ذلك الاستيلاء على الأرض وتدمير الممتلكات والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وبناء الوحدات الاستيطانية والبنية التحتية المرتبطة بها، حيث يسهم ذلك كله في استمرار ونمو المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية". وعلاوة على ذلك، يشدد البرلمانيون على أن "إسرائيل أقامت حالة من الضم بحكم الواقع في الضفة الغربية المحتلة، إلى جانب ضم القدس الشرقية المحتلة، وذلك عن طريق مخططات الاستيطان وهدم الفاصل للذين لا يخفى على أحد إسهام المؤسسات التجارية فيهما". وقد حان الوقت للكف عن اختلاق الأعداء لهذا السلوك الإجرامي. فلا مناص من المساءلة؛ والمجتمع الدولي يمتلك الأدوات اللازمة لذلك، ويتعين عليه أن يتصرف دون إبطاء.

وفي هذا الصدد، يجب أن نوجه الانتباه أيضا إلى العدوان الذي مارسته إسرائيل مرة أخرى على أسر البدو الفلسطينيين في حمصة البقاع، المعروفة أيضا باسم خربة حمصة. ففي 7 تموز/يوليه، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية مرة أخرى بتفكيك منازل الأهالي وتدمير ممتلكاتهم، مصرة على تشريدهم قسريا في انتهاك مفضوح للالتزامات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني على السلطة القائمة بالاحتلال. وهذه هي المرة السابعة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 التي تقوم فيها قوات الاحتلال الإسرائيلية، مجهزة بالآليات العسكرية الثقيلة، بتدمير القرية، دون أي تحرك من المجتمع الدولي لإنقاذها من الهدم، أو لمحاسبة إسرائيل. وكما أكد المجلس النرويجي للاجئين، "يجب على المجتمع الدولي أن يدين بحزم هذه الممارسات، ممارسات السلب، وأن يثبت أنه لن يتسامح مع هذه الانتهاكات الوقحة للقانون الدولي. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن تقسح المجال فورا للوصول المساعدات الإنسانية إلى القرية لتلبية احتياجات الأهالي الملحة".

ونتيجة لذلك، هدم 30 مبنى، معظمها من المباني المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار الاستجابة الإنسانية في أعقاب عملية هدم جماعية نُفذت في شباط/فبراير. ووفقا للمنظمة غير الحكومية اتحاد حماية الضفة الغربية، دُفع 65 شخصا، من بينهم 35 طفلا، إلى النزوح مرة أخرى وتتركوا بلا مأوى، في ظروف وصلت فيها درجة الحرارة إلى 102 درجة فهرنهايت (39 درجة مئوية). وكما هو الشأن في حالات أخرى كثيرة، تحاول إسرائيل تبرير تدمير حمصة البقاع بذرائع فارغة، بما في ذلك تصنيفها من جانب واحد لتلك المناطق باعتبارها ما يسمى "مناطق لإطلاق النار"، وذلك كله لتحقيق هدف واحد: ترسيخ سيطرتها على الأرض واحتلالها لها.

والغرض المكشوف من هذا التدمير المتكرر لمجتمع بأكمله هو تهيئة بيئة قسرية أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي يسهل بسط سيطرة أوسع نطاقا على الأراضي الفلسطينية، ولكن بدون فلسطينيين، والمضحي في التعجيل بتنفيذ مخططات الضم الإسرائيلية خلال عام 2021 حتى الآن بهدم أو مصادرة ما لا يقل عن 421 من المباني المملوكة للفلسطينيين، أو بإرغام الناس على الهدم، بما في ذلك 130 مبنى أُقيم بتمويل من الجهات المانحة، الأمر الذي أدى إلى تشريد 592 شخصا في مختلف أنحاء الضفة الغربية، من بينهم نحو 320

طفلاً". وقد حدث هذا في غضون الأشهر الستة الأولى من العام فقط، أمام أنظار العالم وفي خضم جائحة عالمية، ومع ذلك لا أثر للمساءلة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الأسر الفلسطينية في أحياء القدس الشرقية المحتلة معرضة لخطر وشيك بالتشريد القسري والتجريد الجماعي من الممتلكات بسبب نفس السياسات الإسرائيلية غير القانونية الرامية إلى إخراج الفلسطينيين بالقوة من ديارهم وأرضهم وتعويضهم بمستوطنين يهود. فهذه هي السياسة الإسرائيلية المعروفة منذ عقود، والتي كانت أشد قسوة في القدس ومحيطها.

وفي 6 تموز/يوليه، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدرسة في مخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية المحتلة بذريعة عدم حصولها على رخصة بناء يصدرها الاحتلال. ووفقاً لما ذكرته منظمة كسر جدار الصمت، الإسرائيلية غير الحكومية، رفضت إسرائيل نحو 99 في المائة من طلبات تراخيص البناء الفلسطينية على مر السنين، الأمر الذي يستحيل معه على الفلسطينيين بناء وتطوير مجتمعاتهم المحلية في أراضيهم. وفي اليوم التالي، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر هدم لمبان سكنية في مخيم شعفاط للاجئين. وإذا لم تتوقف عمليات الهدم، فإن 10 أسر فلسطينية مكونة من 55 شخصاً، من بينهم 25 طفلاً، سوف يتم تشريدهم.

وفي 6 حزيران/يونيه، أرغمت أسرة فلسطينية في حي الطور بالقدس الشرقية على هدم منزلها بنفسها لتجنب رسوم الهدم الباهظة التي يفرضها الاحتلال كإجراء عقابي. وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها هدم منزل عائلة أبو غنام؛ وكانت المرة الأولى في عام 1994. وفي 8 تموز/يوليه، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منطقة ترمسعيا، على مقربة من رام الله، وزرعت المتفجرات في منزل من طابقين لعائلة منتصر شلبي، وهو فلسطيني معتقل في إسرائيل، ثم فجرته ليتحول إلى أنقاض في إجراء عقابي يدخل ضمن تصنيف العقاب الجماعي. وننقل هنا نداء سفارة الولايات المتحدة، حيث قالت: "لا ينبغي هدم منزل أسرة بأكملها بسبب أفعال فرد واحد". ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، صراحة بوقف هذه الأعمال الإجرامية والتقييد بالالتزامات القانونية الملقاة عليها بحكم القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تحظر هذه المادة على أي سلطة قائمة بالاحتلال فرض عقوبة جماعية على الأشخاص الخاضعين للحماية وممتلكاتهم.

وفي هذا الصدد، يجب أن نوجه الانتباه أيضاً إلى الأزمة الإنسانية المستمرة والمتفاقمة في قطاع غزة المحاصر. فحسب ما ورد في تقييم مشترك أجراه كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، يتراوح حجم الأضرار المادية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة بين 290 مليون دولار و 380 مليون دولار، وهو ما يزيد من تردي الظروف الاجتماعية الاقتصادية المريعة أصلاً التي يعاني منها مليونان من البشر هم سكان غزة بسبب العدوان العسكري المتكرر من جانب إسرائيل وحصارها غير القانوني المفروض منذ 15 عاماً. وكما أكد المقرر الخاص في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، فإن "الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة يخالف القانون الدولي، وتحديداً المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، ويشكل عقاباً جماعياً لجميع السكان المدنيين في غزة". ونكرر دعوتنا إلى الرفع الكامل للحصار البري والجوي والبحري المفروض على السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، وإلى ضرورة ضمان الوصول دون عوائق إلى ما يلبي الاحتياجات الإنسانية وإلى الإغاثة.

ونسلم الضوء في هذا الصدد على نداء العمل الإنساني والإنعاش الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) داعية فيه إلى تقديم المساعدة الفورية

لتلبية الاحتياجات الهائلة لأعداد كبيرة من لاجئي فلسطين في غزة من الأطفال والنساء والرجال الذين دمر العدوان العسكري الإسرائيلي حياتهم، ونؤكد من جديد امتناننا العميق للجهود الحاسمة والدؤوبة التي يبذلها كثير من موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها التي تساعد الشعب الفلسطيني.

لقد ظل المجتمع الدولي، العام تلو العام، يصدر البيانات وعبارات الإدانة بخصوص فصول الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، دون الإقدام على خطوة ترجمة الأقوال إلى أفعال. وعاما بعد عام، تتخذ الأمم المتحدة ككل قرارات لا حصر لها تسلط الضوء على فداحة هذا الظلم التاريخي ومخاطره الكثيرة، ولكنها تظل قاصرة دون التنفيذ والمساءلة. ومن الواضح أن حلقات النقايس هذه لا نتيجة لها سوى تأجيل إفلات إسرائيل من العقاب، بينما تنتقص في الوقت نفسه من مصداقية القانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ككل. فالناس في جميع أنحاء العالم ينظرون إلى ما يحدث، وسجل التاريخ يدون.

وبدخول أطول احتلال حربي في التاريخ الحديث عامه الرابع والخمسين، يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يستخدم الوسائل والتدابير التي يتيحها القانون الدولي ليحاسب في نهاية الأمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على ما ارتكبه من انتهاكات وجرائم بحق الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من حالة الشلل المؤسفة التي لا تفارق مجلس الأمن، يتعين على الدول أن تقوم بواجباتها وتفي بالتزاماتها. والمساءلة أمر أساسي في هذا الصدد سواء لإنهاء هذا الظلم التاريخي أو للتأكيد من جديد أن القانون الدولي ينطبق في مواجهة الانتهاكات والخروقات. فالمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد أنه "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".

إن إسرائيل، شأنها شأن جميع من سبقها من المحتلين، ستدرك أنه لا قبل لها باحتلال الشعب الفلسطيني وإخضاعه إلى الأبد. فنحن مثل أشجار الزيتون تماما، جذورنا عميقة، تنمو في الظروف القاسية. ومثل الغضنفر أبو عطون، الرجل الفلسطيني البالغ من العمر 28 عاما، الذي أصرب عن الطعام لمدة 65 يوما احتجاجا على سجنه غير القانوني من قبل إسرائيل دون تهمة أو محاكمة، سيواصل الشعب الفلسطيني كفاحه العادل والشامخ من أجل تقرير المصير والحرية والعدالة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ومعنى "الأسد" في اسم الغضنفر مصدر قوة للشعب الفلسطيني، يزيد من قدرته على الصمود في سعيه لأن يعيش في وطنه في ظل الحرية والاستقلال والكرامة، وهذا حق غير قابل للتصرف لن نتنازل عنه أبدا. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته فيما يتعلق بهذا الحق غير القابل للتصرف من أجل المساعدة على بزوغ فجر مستقبل أكثر عدلا وسلاما وأمنا، مستقبلا نسعى إليه ونستحقه.

وهذه الرسالة تأتي عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 725 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 28 حزيران/يونيه 2021 (A/ES-10/872-S/2021/611)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب تلك وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم
